يمكن «تحقيق مبادرته من دون مشاركة الملك حسين والفلسطينيين، او على الاقل بموافقة الفلسطينيين على ان يمثلهم الملك حسين في مفاوضات مباشرة مع الاسرائيليين»، وقال ان واشنطن «ليس لديها اي مشروع يتعلق بطريقة تطبيق هذا الحل». واعترف ريغان بأن احداث لبنان، وغيرها، جمدت مبادرته، وأن «على الطرف الذي سيحاول التفاوض باسم العرب ان يكون قادراً على تمثيل الفلسطينيين في المفاوضات»، اذ انه «لا يمكن اسقاط الفلسطينيين من الحساب او تجاهل حقوقهم» (**النهار**، ١٣/٢/١٩٨٥).

وبعد انتهاء محادثاته مع الملك فهد، اكد الرئيس ريغان، في تصريحات ادلى بها للصحفيين، ان الولايات المتحدة تعارض فكرة عقد مؤتمر دولي كبير للسلام حول الشرق الاوسط (**الشرق الاوسط**، ١٤/٢/١٩٨٥).

ونقلت مراسلة صحيفة «القبس» الكويتية من واشنطن، عن مصادر في الوفد السعودي، ان الملك فهد وافق، اثناء لقائه الثاني مع الرئيس ريغان، على الضغط من اجل اجراء مفاوضات مباشرة على اساس قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢، وانه تعهد باقناع الفلسطينيين بقبول هذا القرار. كما نسبت الصحيفة الى مصدر في وزارة الخارجية الاميركية تعليقه بأن المؤتمر الدولي للسلام حول الشرق الاوسط سيكون «اكثر كلاماً واقل محتوى من اجتماعات الجامعة العربية» (**القبس**، ١٥/٢/١٩٨٥).

وعلى كل حال، فان البيان المشترك الصادر عن المباحثات تضمن تأكيد الرئيس ريغان من جديد على «استمرار التزامه بمواقف السلام التي اعلنها في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢، وجدد تعهده بأن الولايات المتحدة ستدعم هذه المواقف في مفاوضات مباشرة بين الاطراف المعنية مباشرة» (**القبس**، ١٥/٢/١٩٨٥). من جهة اخرى، تضمن البيان، أيضاً، تأكيد الجانب السعودي على ان مقررات فاس تشكل «اساساً عادلاً لمفاوضات مؤدية الى سلام شامل»، بينما عبر الرئيس ريغان عن تقديره لاجتماع فاس الذي اعترفت الولايات المتحدة «بالعناصر الايجابية التي احتوى عليها». وجاء في البيان، ايضاً، أن الطرفين اكدا على «ان السلام الثابت يجب ان يكفل امن جميع الدول في المنطقة ويحقق ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة» (**الشرق الاوسط**، ١٥/٢/١٩٨٥).

ابرز التعليقات على زيارة فهد الى واشنطن قالت انها «لم تكن اساسية، مع انها حسّنت من المناخ السياسي في واشنطن بالنسبة للشرق الاوسط، ولكنها لم تحقق اي اتفاقات رئيسية او اية اختراقات» (**السفير**، ١/٣/١٩٨٥).

التحرك الاوروبي الغربي

التحرك الاوروبي الغربي الجديد تجاه مسألة الشرق الاوسط بدأت خيوطه تتضح في اواخر العام الماضي، حيث عقد في اوائل كانون اول (ديسمبر) الماضي اجتماع قمة للدول العشر الاعضاء في السوق الاوروبية المشتركة في دبلن، عاصمة ايرلندا. وقد رسم هذا الحدث بداية توجه بلدان المجموعة الاقتصادية الاوروبية لتجديد دورها في الحركة السياسية التي تشهدها المنطقة. ثم شهدت الشهور الثلاثة الاولى من هذا العام نشاطاً اوروبياً مكثفاً في هذا الشأن، قامت بالدور الرئيسي فيه ايطاليا التي ترأست المجموعة الاوروبية الغربية لفترة الشهور الستة الاولى من هذا العام.

وقد نص بيان دول السوق الاوروبية المشتركة الصادر عن قمة دبلن، فيما يخص الشرق الاوسط، على ان هذه الدول ترى «من الاهمية القصوى ان تبذل جهود جديدة بغية اجراء مفاوضات سعياً لايجاد تسوية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، وان المجموعة تسجل بارتياح شواهد الاهتمام التي يبديها كلا الجانبين من اجل القيام بتحرك تمهيداً لاجراء مفاوضات... ونأمل ان يشكل هذا الاهتمام المعلن ركيزة لتطورات لاحقة». وذكر البيان ان اي جهد، مهما كان مكثفاً تبذله اطراف اخرى في اطار البحث عن حل دائم للنزاع في المنطقة، لا يمكن ان يعوض مفاوضات مباشرة بين الاطراف المعنية نفسها، اي الدول العربية واسرائيل والفلسطينيين، والتي ينبغي ان يعترف كل منها بوجود الآخر وحقوقه. وفي البيان، جددت مجموعة الدول العشر نداءها من اجل التخلي عن سياسة بناء المستوطنات غير المشروعة في الاراضي المحتلة، واكدت، مجدداً، رأيها بأنه ينبغي ان تنضم منظمة التحرير الفلسطينية الى مفاوضات السلام. وجاء في البيان، ايضاً، ان «دول المجموعة، سواء بصورة جماعية او منفردة، واصلت اتصالها مع جميع الاطراف المعنية، واستمراراً لهذه السياسة، ترى القمة الاوروبية انه يجب تكثيف هذه الاتصالات بهدف البحث عن وسائل تشجيع الحركة صوب اجراء مفاوضات وتحسين الوضع في هذه المنطقة»